الأمم المتحدة

A/71/678

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2016
Arabic
Original: Russian

الدورة الحادية والسبعون

البند ٧٢ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يشرفني أن أحيل طيه بياناً صادراً عن وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي بشأن قرار الاتحاد الروسي عدم الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (انظر المرفق).

أكون ممتناً لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) ب. **إيليتشيف**
الممثل الدائم بالنيابة

161216 151216 16-21965 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

بيان صادر عن وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقَّع رئيس الاتحاد الروسي المرسوم المتعلق بقرار الاتحاد الروسي عدم الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وسيسلَّم الإشعار المطلوب إلى الجهة الوديعة قريبا.

إن روسيا ما برحت تدعو بشكل ثابت إلى مقاضاة المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية. وهي أدت دوراً أساسياً في إنشاء محكمتي نورمبرغ وطوكيو، وشاركت في صوغ الوثائق التي أرست الأساس لمكافحة الجرائم الدولية الخطيرة بما فيها الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولهذه الأسباب المبدئية بالتحديد صوتت روسيا لاعتماد نظام روما الأساسي ووقَّعته في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

لقد كان المجتمع الدولي يتوقع الكثير من المحكمة الجنائية الدولية، وهي أول هيئة قضائية جنائية دولية دائمة، باعتبارها وسيلة لمكافحة الإفلات من العقاب في سياق الجهود المشتركة الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، من أجل تسوية النزاعات الدائرة ومنع بروز حالات توتر جديدة.

وللأسف أخفقت المحكمة في تحقيق الآمال المعقودة عليها، وهي لم تصبح قط محكمة دولية مستقلة يُعتد بها. والمهم في الأمر هو أن عمل المحكمة في التحقيق في القضايا المعروضة عليها اتسم بالتحيز وعدم الفعالية في عدد من المحافل، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعان للأمم المتحدة. ومن اللافت أن المحكمة لم تُصدِر، منذ إنشائها قبل ١٤ سنة، سوى أربعة أحكام فاقت تكلفتها مليار دولار.

وفي ظل هذه الظروف، يمكن فهم قرار الاتحاد الأفريقي الشروع في سلوك مسار يؤدي إلى انسحاب منسَّق للدول الأفريقية من نظام روما الأساسي. وقد شرعت في هذه العملية بالفعل بعضُ الدول المشاركة.

ولم يكن في استطاعة روسيا إلا أن تشعر بالجزع إزاء رد فعل المحكمة الجنائية الدولية على أحداث آب/أغسطس ٢٠٠٨. فبعد الهجوم الذي شنه نظام ساكاشفيلي على تسخينفالي المسالمة وذبح أفراد من حفظة السلام الروس وجَّهت المحكمةُ اتهامات إلى أفراد

من ميليشيات أوسيتيا الجنوبية والجنود الروس. وتُرك بشكل صريح القيام بالتحقيق النهائي في الأفعال والأوامر الصادرة عن المسؤولين الجورجيين في يد السلطة الاستنسابية للعدالة الجورجية، وهو ما زال لا يحظى بتركيز مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. إن تسلسل الأحداث هذا غني عن التعليق. ومن الصعب تصوُّر كيف يمكن الوثوق بالمحكمة الجنائية الدولية في حالة كهذه.

إن قرار الاتحاد الروسي عدم الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبتعبير آخر، سحب توقيعه من النظام الأساسي، يحمل معه تبعات قانونية تلحظها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.